

سؤال موجه إلى الحكومة

الموضوع: امتياز الحكومة عن تحصيل ما لا يقل عن ٣,٧ مليار دولار أمريكي كتعويض عن استخراج نحو ٤٠٠ مليون طن من الأراضي اللبنانية

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

تحية وبعد،

استناداً إلى أحكام المواد ١٢٤ إلى ١٢٩ من النظام الداخلي لمجلس النواب، أتوجّه من خلالكم بهذا السؤال إلى الحكومة حول الأسباب الكامنة وراء عدم تحصيل المبالغ المتوجبة من أصحاب و مشغلي المقالع والكسارات والمرامل. هذا المبلغ يشكّل الحد الأدنى للضرائب والرسوم المستحقة و لتكلفة الأضرار البيئية و إعادة تأهيل المقالع والكسارات والمرامل كما حذّرتها دراسة صادرة عن وزارة البيئة، وذلك في وقت تتجه فيه الحكومة إلى تحمّيل المواطنين أعباء ضريبية جديدة بدلاً من مساءلة ومحاسبة أصحاب و مشغلي المقالع والكسارات والمرامل.

فمنذ العام ٢٠١٩، نصت المادة ٦١ من القانون رقم ١٤٤ (قانون الموازنة العامة) على تحمّيل كل من استثمر عقاراً حمّل أو كسارة أو مرملة نفقات المسح الجوي والميداني، وتسديد الضرائب والرسوم وكلفة إزالة الضرر البيئي الناتج عن الاستثمار غير المشروع.

وفي العام ٢٠٢٠ صدر المرسوم رقم ٦٥٦٩ ونصّ في مادته العاشرة على أن وزارة البيئة تتولى تقدير كلفة التدهور البيئي وكلفة التأهيل، وفرض الجزاءات عند وجود مخالفة، وذلك وفقاً للأصول المحددة في القوانين البيئية وسائر النصوص المرعية الإجراء.

وتتفيداً لهذا المرسوم، أُنجزت وزارة البيئة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دراسة علمية وتقنية مفصلة بالاستناد إلى مسح نفذته مديرية الشؤون الجغرافية في الجيش اللبناني، واعتمدت فيها منهجمات دولية لتقدير كلفة الضرر البيئي. وقد خلصت إلى أن إجمالي ما تم نهشه بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٩ بلغ نحو ٣٩٦ مليون طن، أي ما يعادل إزالة جبل متوسط الحجم بкамله، وقدرت الدراسة الكلفة الناتجة عن هذا الضرر بما لا يقل عن ٣,٧١ مليار دولار أمريكي.

كما ساهم طلاب جامعيون لبنانيون في دعم هذا العمل في شراكة باللغة الأهمية بين الشباب اللبناني والإدارة، بحيث أصبحت هوية ١٢٢٠ مخالفاً معروفة بالاسم والموقع الجغرافي وحجم الاستثمار، تمهدًا للتوجيه أوامر تحصيل بحقهم. غير أن وزارة المالية أفادت بأن ٤٥٣ فقط من هؤلاء يملكون أرقام تسجيل مالية، ما يعني أن ٧٦٧ مخالفاً، أي حوالي ٦٣٪ من مستثمري هذا القطاع، ومن المفترض أنهم يعملون خارج أي رقابة ضريبية، دون تسجيل أو تصريح، بما يشكّل دليلاً على عدم قيام وزارة المالية في تطبيق النظام الضريبي بشكل عادل على جميع المواطنين والشركات.

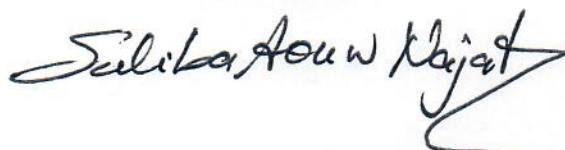
وعلى الرغم من توفر المعطيات الكافية، اقدمت وزارة البيئة على وقف إصدار أوامر التحصيل، بحجة الحفاظ على الأموال العامة وفقاً لتصاريح صحفية سابقة لوزيرة البيئة، في حين أن الامتناع الفعلي عن تحصيل هذه المبالغ يمثل استنفافاً لها. أما وزارة المالية، فلم تبادر لا إلى تحصيل الرسوم والضرائب من المسجلين، ولا إلى إحالتهم مع غير المسجلين إلى النيابة العامة المالية.

بناءً عليه، أوجه إلى الحكومة، لا سيما وزارة المالية والبيئة ، الأسئلة التالية:

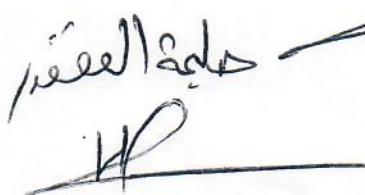
١. هل تتوى الحكومة تحصيل هذه المبالغ الضخمة من المستثمرين المخالفين، أم أنها ستستمر في تحويل المواطنين عبء سدّ عجزها المالي ؟
لماذا لم تقدم وزارة المالية على إحالة المستثمرين غير المسجلين لديها وعددهم ٧٦٧ إلى النيابة العامة المالية للاحتجازاتهم بجرائم التهرب الضريبي وتبييض الأموال؟
لماذا لم تُصدر وزارة المالية أوامر تحصيل بحق المستثمرين ٤٥٣، المسجلين لديها؟
ما هي الأسباب التي تحول دون قيام وزارة البيئة، حتى تاريخه، بتصحيح أوامر التحصيل التي جرى ردها أو اعتبرت غير صالحة مع الإحتفاظ بحقها بالمطالبة بأي رسوم إضافية في حال تبيّنت فيما بعد، كما لم تبادر وزارة البيئة إلى استكمال إصدار الأوامر المتوجبة بحق جميع المخالفين؟ علماً أن هذه المبالغ تعود إلى مخالفات بيئية موثقة.
٢. أطلب إحالة هذا السؤال إلى الحكومة، والرد عليه ضمن المهلة القانونية المنصوص عليها.
- ٣.
- ٤.

وتفضوا بقبول الاحترام.

النائبة نجاة عون صليبا



النائبة حكيم حلف



حكيم حلف